الدور الأمريكي في حماية الأقلية المجرية في تشيكوسلوفاكيا ١٩٤٥-١٩٤٧م

د. شريف محمد أحمد عبد الجواد*

Sherif_abdelgawad@yahoo.co.nz

ملخص

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ لحل المشكلات التي نشأت في أوروبا، ومن ذلك المشكلة التي نشأت بين تشيكوسلوفاكيا والمجر بشأن الأقليات. كانت أهداف تشيكوسلوفاكيا بعد الحرب ترمي للتخلص من الأقلية المجرية، وفي هذا الاتجاه رفضت الولايات المتحدة اتخاذ حكومة تشيكوسلوفاكيا لأية إجراءات أحادية الجانب لإنهاء المشكلة، وخلال مؤتمر بوتسدام ١٩٤٥ تمت الإشارة إلى عملية نقل الأقليات بين تشيكوسلوفاكيا والمجر على أساس متبادل، وقد تم التوصل لاتفاقية تبادل السكان بين تشيكوسلوفاكيا والمجر في ٢٧ فبراير ١٩٤٦.

وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ هذا الاتفاق قد واجه صعوبات؛ وذلك لرغبة تشيكوسلوفاكيا في تصفية مشكلة الأقلية المجرية داخل أراضيها بشكل نهائي، وخلال مؤتمر باريس للسلام ١٩٤٦ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية رفضها لاقتراح النقل الأحادي للأقلية المجرية من تشيكوسلوفاكيا، وبموجب معاهدة السلام مع المجر في فبراير ١٩٤٧، وطبقًا للمادة الخامسة دخلت المجر في مفاوضات مع تشيكوسلوفاكيا، وبذلك تمكنت الولايات المتحدة خلال الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى توقيع معاهدة السلام مع المجر من تنفيذ سياستها تجاه تلك المشكلة.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الأمريكية؛ تشيكوسلوفاكيا؛ المجر.

* د.شريف محمد أحمد عبد الجواد: أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد- كلية الآداب- جامعة المنيا

مقدمة

لقد قادت الولايات المتحدة الأمريكية الحلفاء في الحرب العالمية الثانية للانتصار على دول المحور، وعلى هذا الأساس تزعمت التصدي لحل المشكلات الجانبية والفرعية، والتي نشأت بين دول أوروبا حتى تحتفظ بموقف القيادة أو الريادة بعد الحرب، وتحافظ على توازن القوى، ومن ذلك المشكلة التي نشأت بين تشيكوسلوفاكيا والمجر، والتي يدور حولها هذا البحث.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كانت هناك علاقة سلبية مع الأقليات[١] في جميع أنحاء أوروبا الوسطى والشرقية؛ وذلك بسبب إساءة استخدام ألمانيا النازية لهذه القضية وكذلك المجر، حتى في تشيكوسلوفاكيا[٢] التي كانت مؤيدة نسبيًا للأقليات في فترة ما بين الحربين، سادت فيها سياسة مناهضة الأقليات، حيث طالبت حكومة تشيكوسلوفاكيا في المنفى باستعادة تشيكوسلوفاكيا لحدودها قبل الحرب، وبذلك واجهت حكومة تشيكوسلوفاكيا الحاجة ليس فقط لحل مسألة الحدود، ولكن أيضًا لقضية الأقليات القومية[٣].

وجدير بالذكر أن أولى الإجراءات التشريعية التي تستهدف الأقليات الألمانية والمجرية في تشيكوسلوفاكيا، جاءت خلال الانتفاضة الوطنية السلوفاكية التي اندلعت في نهاية أغسطس ١٩٤٤، وذلك عندما أصدر المجلس الوطني السلوفاكي أمرًا بحل الحزب المجري، ووضع قيود على التعليم والخدمات الدينية باللغة المجرية والألمانية. وسرعان ما أصبح برنامج كوشيتسه (Košice Program)[٤] أساسًا ومصدرًا مرجعيًا للتدابير ضد الأقليات، والذي تبنته الحكومة الجديدة في ٥ أبريل ١٩٤٥، فقد أشار البند الثامن إلى مبدأ الذنب الجماعي

لصالح حرمان الألمان والمجريين من جنسيتهم التشيكوسلوفاكية، في حين تناول البند التاسع مسؤوليتهم وعقابهم، والبند العاشر والحادي عشر مصادرة ممتلكاتهم، والبند الخامس عشر إغلاق مدارسهم. وقد أعقب نشر البرنامج سلسلة من المراسيم الرئاسية، وأعمال البرلمان، وأوامر المجلس الوطني السلوفاكي، مما يضع الأقليات المجرية والألمانية خارج نطاق حماية القانون(٥).

لقد جاءت تصريحات وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا جان مازاريك (Jan Masaryk)(٦) في ٢١ مايو ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو معبرة عن وجهة نظر حكومته، وذلك بأن المجريين الذين تآمروا ضد تشيكوسلوفاكيا وقاتلوا إلى جانب النازيين هم الذين سيتم معاقبتهم، وأن أولئك الذين كانوا متعاطفين مع القضية التشيكية يمكنهم الاستمرار في العيش مع حقوق المواطنة الكاملة(٧).

لقد مثّل اتهام الأقلية المجرية في تشيكوسلوفاكيا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية اتهامًا جماعيًا؛ وذلك بأنهم كانوا أعضاء في الدولة المجرية الفاشية، وكذلك لأنهم خذلوا تشيكوسلوفاكيا، وبذلك كان هدف تشيكوسلوفاكيا هو معاقبة المجريين من خلال تصفيتهم، فقد كانت سياستها ضد الأقلية المجرية متوافقة مع أهداف ما بعد الحرب، والمتمثلة في جعل تشيكوسلوفاكيا دولة سلافية بحتة للتشيك والسلوفاك معا(٨).

وعلى أثر طرد عدد كبير من المجريين من تشيكوسلوفاكيا إلى المجر لإيجاد حل للمشكلة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع بريطانيا لإتباع نهج مشترك في هذا الشأن(٩)، مع توضيح النقاط التي سجلتها حكومة

الولايات المتحدة بالفعل في مذكرة إلى الحكومة التشيكية في يناير ١٩٤٥ كآراء أولية بشأن مسألة مماثلة لطرد الألمان من تشيكوسلوفاكيا، والتي تناولت:

١. لا ينبغي للحكومة التشيكية اتخاذ أي إجراء من جانب واحد لنقل الأقلية الناطقة باللغة المجرية كلًيا أو جزئًيا.

٢. ينبغي نقل مجموعات الأقليات العرقية فقط تحت رعاية دولية، ووفقًا للترتيبات الدولية المناسبة.

٣. لتسهيل التسوية المنتظمة للأشخاص، ينبغي أن تكون جميع عمليات النقل تدريجية.

٤. لا يجب مراعاة احتياجات تشيكوسلوفاكيا فحسب، بل كذلك الاعتبارات العامة المرتبطة بأمن وسلام أوروبا فيما بعد، والمشاكل التي تواجه سلطات الاحتلال المتحالفة في المجر في أي حل لمشكلة الأقلية.

ومن هذا المنطلق رأت الخارجية الأمريكية أنه لا مبرر لأي محاولة لمعاملة جميع أفراد مجموعة عرقية على أنهم يخضعون للطرد بسبب الحرب(١٠).

وفي هذا الاتجاه أيدت الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ إجراءات ملموسة لمنع الطرد العشوائي المستمر للمجريين وخاصة من سلوفاكيا، حيث تم بالفعل طرد حوالي ٢٠ ألف شخص من الناطقين بالمجرية، بينما تم احتجاز ١٠ آلاف في معسكرات الاعتقال في براتسيلافا (Bratislava)(١١).

- **مؤتمر بوتسدام (Potsdam) ١٩٤٥ وأثره على الأقليات(١٢):**

قبل انعقاد مؤتمر بوتسدام أرسلت حكومة تشيكوسلوفاكيا مذكرة رسمية إلى سفراء الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا، شددت على الحاجة

إلى معالجة قضايا الأقليات من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار، وقد ذكرت المذكرة أن الجزء الرئيسي من نقل السكان المجريين يمكن أن يحدث على أساس التبادل السكاني لعدد متساو من السلوفاك الذين يعيشون على أراضي المجر(١٣).

لقد أدركت القوى العظمى أنه لمصلحة السلام في أوروبا لم يعد هناك سوى نقل الألمان والمجريين من تشيكوسلوفاكيا، وقد أرسى مؤتمر بوتسدام هذا المبدأ وأبلغت تشيكوسلوفاكيا به، كما تم إخطار المجر وبولندا من قبل القوى العظمى بقرارهم فيما يتعلق بالألمان الذين يعيشون في أراضيهم، وكلاهما قبل هذا التغيير الأساسي، أما فيما يتعلق بالمجريين في تشيكوسلوفاكيا ستتم عملية النقل على أساس متبادل، بحيث يتم استبدالهم بالسلوفاكيين من المجر(١٤).

لقد تسببت قرارات مؤتمر بوتسدام للثلاثة الكبار التي ذُكرت في ٢ أغسطس ١٩٤٥، في خيبة أمل القوميين التشيكوسلوفاكيين المصممين على طرد كل من الألمان والمجريين، من أجل تحويل تشيكوسلوفاكيا إلى دولة سلافية بحتة، حيث وافق المؤتمر على نقل الألمان من الأراضي التشيكية، ولكن ليس نقل المجريين من سلوفاكيا. وعلى الرغم من خيبة الأمل لم يبطئ بوتسدام الجهود التشيكوسلوفاكية للتخلص من الأقلية المجرية، في الواقع لم يكن المؤتمر هزيمة بالكامل لسياسة تشيكوسلوفاكيا لطرد المجريين، وبذلك مثّل قرار بوتسدام نقل السكان الألمان من المجر إلى ألمانيا طريقة ملتوية لتشجيع سياسة تشيكوسلوفاكيا، لأن طرد الألمان من المجر كان لإفساح المجال أمام المجريين الذين تم ترحيلهم من سلوفاكيا(١٥).

وبذلك يظهر من سياق الأحداث أن نتائج مؤتمر بوتسدام لم تحدد بشكل قاطع وضع الأقلية المجرية في تشيكوسلوفاكيا، لأن هذه القضية كان من المقرر معالجتها بموجب اتفاق ثنائي بين تشيكوسلوفاكيا والمجر(١٦).

والجدير بالذكر أن الخارجية المجرية قدمت خلال–ستة أسابيع– شهري يوليه وأغسطس ١٩٤٥ للأمريكيين نسخًا من ١٧ مذكرة احتجاج على سوء معاملة المجريين في سلوفاكيا، والتي تم تقديمها إلى رئيس لجنة مراقبة الحلفاء، كما أعربت الخارجية المجرية في مذكرتها المؤرخة في ٢٤ أغسطس عن أسفها من موقف حكومة تشيكوسلوفاكيا؛ وذلك لأن الاحتجاجات السابقة لم تخفف من الموقف الذي تدهور بسرعة في ظل تعرض المجريين للاضطهاد على أسس قومية، وعلى هذا الأساس طلبت الحكومة المجرية من لجنة الرقابة إقناع حكومة تشيكوسلوفاكيا بضرورة تطبيق المبادئ الديمقراطية على المجريين في تشيكوسلوفاكيا، وإنهاء اضطهادهم واستنزافهم لأسباب قومية، ومن هنا رأت المفوضية الأمريكية في بودابست أن الحكومة المجرية لديها بعض المبررات في احتجاجها، وذلك في ظل استمرار عمليات الترحيل والقمع للمجريين خاصة في سلوفاكيا(١٧).

كانت الحكومة الأمريكية مهتمة بتخفيف حدة التوتر بشأن احتجاجات الحكومة المجرية على معاملة الأقلية الخاصة بها في سلوفاكيا، وذلك من خلال مناقشة السفير الأمريكي في تشيكوسلوفاكيا هذا الموضوع مع المسئولين في الحكومة، وخاصة مع مسئولي المجلس الوطني السلوفاكي، وعلى الرغم من أنهم نفوا أية معاملة غير إنسانية أو وجود قمع للأقلية المجرية في تشيكوسلوفاكيا، إلا

أنهم اعترفوا بمصادرة عدد محدود من ممتلكات تلك الأقلية، وفي هذا الخصوص أعلنت سلطات سلوفاكيا أنها على استعداد لإثبات أن الأفراد الذين اشتكوا إلى الحكومة المجرية من ذلك الاضطهاد المزعوم، هم نفس الأفراد الذين كانوا مسئولين بشكل مباشر أو غير مباشر عن مقتل الآلاف من المواطنين السلوفاك، وبذلك فإن هدف الحكومة المجرية من وصف تلك الاحتجاجات هو التأثير على الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لكسب التعاطف مع المجر(١٨).

كانت مساعي الحكومة الأمريكية مستمرة في عدم اتخاذ أي إجراء أحادي من جانب الحكومة التشيكية لنقل الأقلية المجرية من أراضيها، وكذلك وقف خططها في هذا الشأن، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق سفيرها لدى الحكومة التشيكية أنها مستعدة لمناقشة المسألة مع الحلفاء الآخرين بشكل مباشر، وعبر ممثلين في لجنة مراقبة الحلفاء في المجر، وأنه إذا لم يكن لدى الحكومات الأخرى الممثلة في لجنة مراقبة الحلفاء أي اعتراض، فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ستنظر بشكل إيجابي لأية محاولة من قِبل الحكومة التشيكية والمجرية لوضع خطة مباشرة بينهما لتقديمها إلى الحلفاء(١٩).

لقد أعرب رئيس تشيكوسلوفاكيا إدوارد بينس (Eduard Beneš)(٢٠) عن قلقه من استمرار تجاهل الحلفاء لاقتراحه بتبادل الأقليات بين المجر وسلوفاكيا، هذا في الوقت الذي أكد فيه على أن بلاده ُتصر على تبادل الأقليات بينها وبين المجر، وأنه يجب مغادرة ما لا يقل عن ٤٠٠ ألف من المجريين في تشيكوسلوفاكيا(٢١).

كانت توجهات حكومة تشيكوسلوفاكيا متجهة للضغط من أجل زيارة وزير خارجية المجر إلى براغ، وذلك لمناقشة عملية تبادل السكان المجريين من سلوفاكيا مقابل سكان سلوفاكيا في المجر، وعندما طلب المسئولون بالمجر النصيحة من الوزير الأمريكي أبدت الولايات المتحدة الأمريكية ترحيبها بالتسوية المباشرة بين الحكومة التشيكوسلوفاكية والمجرية(٢٢).

وبالفعل سافر يانوس جيونجيوس (Janos Gyöngyösi) وزير خارجية المجر خلال ديسمبر ١٩٤٥ إلى براغ، وذلك للدخول في مفاوضات استمرت أربعة أيام مع كليمينتس Clementis وكيل وزارة الخارجية التشيكوسلوفاكية(٢٣)، وفي غضون يومين من بدء المفاوضات تم التوصل إلى اتفاق بشأن خطة لتبادل السكان، بحيث تأخذ المجر المجريين الذين تم طردهم بالفعل من سلوفاكيا، وأسرى الحرب المجريين الذين كانوا محتجزين لدى التشيك، وكذلك العديد من المجريين الإضافيين الذين يشكلون إجمالي السلوفاكيين الراغبين في مغادرة المجر.

وتجدر الإشارة أنه على الرغم من استعداد حكومة تشيكوسلوفاكيا لمواصلة خطة التبادل من تلقاء نفسها، إلا أنها كانت تتمنى تسوية الأمر برمته، وذلك لأنها لم تكن على استعداد لمنح غالبية المجريين الذين بقوا في تشيكوسلوفاكيا أي حقوق أقلية، وعلى الرغم من استعداد المجر للمضي قدمًا في خطة التبادل بين الطرفين، إلا أن حكومة تشيكوسلوفاكيا لم تكن على استعداد للتنازل عن سحب المراسيم التي تتطلب العمل القسري، والتي من خلالها تم إرسال المجريين إلى شمال سلوفاكيا وبوهيميا وبعيدًا عن مناطق الحدود(٢٤).

والحال كذلك راحت الدبلوماسية المجرية تبحث عن الوسائل لتنفيذ سياسة الحلول بالطرق السلمية، حيث أصرت المجر على طلبها من الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل لجنة دولية–تم تقديم مذكرة بذلك في ٢٠ نوفمبر ١٩٤٥– للتحقيق في الخلاف حول الأقلية المجرية في تشيكوسلوفاكيا، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن توافق على طلب إنشاء هيئة دولية في حالة دولة مهزومة للتحقيق في سلوك إحدى الدول المنتصرة، لأن مثل هذه الخطوة من شأنها أن تخلق استياءً عميقًا في جميع أنحاء تشيكوسلوفاكيا، وقد تثير صيحة أن تشيكوسلوفاكيا قد تم بيعها من قبل ديمقراطيات الغرب، هذا بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترى أن وجود مثل هذه اللجنة حال إنشائها قد يعطي السوفييت ميزة، وهي إطالة أمد احتلالهم للمجر، وربما إعادة احتلال تشيكوسلوفاكيا(٢٥).

على أية حال فقد ذكر وزير خارجية المجر أنه نظرًا لعدم الحصول على أي تنازلات لضمان الأمن الشخصي والاقتصادي القانوني للمجريين في تشيكوسلوفاكيا، فلم يكن من الممكن التوصل لاتفاق مع تشيكوسلوفاكيا التي كانت ترغب في تسوية البرنامج برمته، علاوة على ذلك لم تتمكن المجر من الاتفاق بشكل مؤقت حتى في التسوية التي عاقبت المجريين في تشيكوسلوفاكيا جماعيًا دون أسباب أخلاقية أو قانونية، على أساس عرقي يهدف إلى إبعادهم، ومن هذا المنطلق طلبت الحكومة المجرية من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية دعم موقفها الذي كان يهدف إلى إزالة جميع التدابير التمييزية التشيكية التي تحرم المجريين من حقوقهم(٢٦).

كانت توجهات حكومة تشيكوسلوفاكيا في أواخر عام ١٩٤٥ ترمي لتصفية المشكلة المجرية، وذلك من خلال توصلها لخطة من ثلاثة أجزاء لتصفية تلك الأقلية، والتي تشتمل على: التبادل السكاني المتبادل، والنقل الأحادي، وإعادة التطهير.

على أنه عند النظر بدقة لتلك الخطة يظهر أن التدبير الأول كان يتطلب تعاون المجر، والثاني موافقة القوى العظمى، بينما كان الثالث كما ادعى التشيكوسلوفاكيين مسألة داخلية بحتة. وعلى الرغم من اعتقاد التشيكوسلوفاكيين أن قرار بوتسدام قد أعطاهم الضوء الأخضر للمضي قدما في خططهم تجاه المجريين، إلا أن الثلاثة الكبار قد ارتكبوا خطأ من خلال عدم الإشارة إلى ذلك على وجه التحديد(٢٧).

كانت الخارجية الأمريكية ترغب في استمرار المفاوضات المباشرة بين المجر وتشيكوسلوفاكيا بشأن تسوية مختلف المسائل المتعلقة بالأقليات في البلدين، وعلى هذا الأساس جاء ردها على مذكرات–مؤرخة في ٢٠ نوفمبر و ١١ ديسمبر– الخارجية المجرية، بأن الحكومة الأمريكية لا تعتقد أنه من المتاح تشكيل لجنة دولية لفحص مشكلة الأقلية المجرية التشيكوسلوفاكية أو الأشراف على تبادل السكان، كما أنه لا يمكن لهذه الحكومة دعم طلب إنشاء رقابة دولية مؤقتة على مقاطعات سلوفاكيا التي يسكنها المجريون، ولكن الحكومة الأمريكية أكدت على رأيها غير الرسمي إلى رئيس وزراء المجر، وذلك بأن الخلافات الموجودة بين الحكومتين المجرية والتشيكوسلوفاكية يجب تسويتها بالمفاوضات الثنائية، كما طلبت أن تقوم هاتان الحكومتان ببذل الجهود لهذا الهدف، وفي هذا

الشأن سوف تعترف الحكومة الأمريكية وتدعم التسوية الإنسانية المتفق عليها بشكل حر بين الحكومتين المجرية والتشيكوسلوفاكية[٢٨].

كانت الاتصالات الأمريكية متواصلة مع الجانبين المجري والتشيكوسلوفاكي بهدف تسوية مشكلة الأقليات، وفي هذا الإطار أجرى السفير الأمريكي في تشيكوسلوفاكيا شتينهارت (Steinhardt) محادثاته مع كليمنتيس، الذي أخبره بقرب توقيع الاتفاقية التشيكوسلوفاكية المجرية في بوادبست[٢٩].

- اتفاقية تبادل السكان بين المجر وتشيكوسلوفاكيا:

لقد تم التوقيع على الاتفاقية بين الطرفين في ٢٧ فبراير ١٩٤٦[٣٠]، وقد نص الاتفاق على تبادل السكان بنسب متساوية بين المجر وتشيكوسلوفاكيا، على أن تشرف لجنة مشتركة على هذا التبادل. كما أن طبقًا لنص المادة الثامنة[٣١] يجوز لحكومة تشيكوسلوفاكيا نقل المجريين، المقيمين بشكل دائم في تشيكوسلوفاكيا، والذين ارتكبوا جرائم حرب إلى المجر[٣٢].

وفي إطار الحل للمشكلة اقترح كليمنتيس على جيونجيوس وزير خارجية المجر السعي لحل مشكلة تجاوز الأقلية في تشيكوسلوفاكيا، وعلى الرغم من ترحيب الأخير بذلك إلا أنه طلب حضور ممثلو الأحزاب السياسية المجرية لضمان نجاح المفاوضات، وبالفعل تم الاجتماع حيث قدم كليمنتيس ثلاث حلول للمشكلة، وهي:

- أن تستقبل المجر ٢٠٠ ألف مجري من تشيكوسلوفاكيا بعد تعويض الأخيرة لهم عن جميع ما يتركونه ورائهم من ممتلكات.

- أن تعيد حكومة تشيكوسلوفاكيا توطين ٢٠٠ ألف مجري في أجزاء أخرى من أراضيها، والتي من المحتمل أن تكون في المنطقة التي يتم إخلاؤها من قبل ألمان السوديت.
- أن يتم عرض القضية في مؤتمر السلام، أو على القوى الكبرى الثلاث لتقريرها.

وبذلك يتضح من تلك الحلول المقدمة للمجر من وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا أن بلاده لم تكن ترغب في منح أية حقوق للأقلية المجرية، وأنه على الممثلين المجريين ألا يولوا أهمية كبيرة للوعود التي يتلقونها من أفراد غير مصرح لهم في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وذلك على اعتبار أن هاتين القوتين ستدعمان المجر في مؤتمر السلام في طلب منح أراضي من تشيكوسلوفاكيا، كما أنه من غير المحتمل أن تدعم الحكومة الأمريكية التسليم الإجباري لأراضي من تشيكوسلوفاكيا لصالح المجر(٣٣).

هكذا جاءت مقترحات تشيكوسلوفاكيا بشأن مشكلة الأقلية المجرية داخل أراضيها، ولكن جاء رد وزير خارجية المجر على ذلك بأنه لا يمكن لحكومته أن توافق طوعًا على استقبال ٢٠٠ ألف مجري من تشيكوسلوفاكيا، حتى ولو بشروط عادلة اقترحها كليمنتيس، فقد كان وزير خارجية المجر يعوَّل على الدول الكبرى الثلاث في حل المشكلة، هذا في الوقت الذي كان فيه كليمنتيس يسعى لحث الحكومات الأمريكية والبريطانية والسوفيتية على اتخاذ موقف مرغوب فيه؛ وذلك للضغط على الحكومة المجرية لقبول اقتراحاته بشأن قبول ٢٠٠ ألف مجري من تشيكوسلوفاكيا(٣٤).

على أية حال فإنه بالرغم من موافقة المجر وتشيكوسلوفاكيا على التبادل الاختياري المحدود للسكان، إلا أنهما فشلا في تسوية وضع بقية المجريين في تشيكوسلوفاكيا، وبذلك أصبحت الإدارة الأمريكية في موقف حرج بسبب سياستها من قبل بشأن تشجيع المفاوضات المباشرة بين الطرفين من جهة، وعدم رغبتها في تشكيل لجنة دولية لفحص مشكلة الأقليات من جهة أخرى، وبذلك فإنه من غير المناسب اقتراح التدخل في المشكلة، أو تأييد تسوية في صالح تشيكوسلوفاكيا؛ وذلك لأن فرض التسوية التي لن يقبلها المجريون سيؤدي إلى الرجوع للوراء في تسوية مشاكل الأقلية[٣٥].

وتجدر الإشارة إلى أن عملية تبادل السكان في الاتفاق بين المجر و تشيكوسلوفاكيا قد سمحت للأخيرة أن يكون السلوفاك متطوعون في النقل، أما المجريون فعلى حكومة تشيكوسلوفاكيا أن تحددهم بالإسم، هذا بالإضافة إلى أن تلك الحكومة تستطيع طرد المجريين من سلوفاكيا باعتبارهم من كبار مجرمي الحرب[٣٦].

وجدير بالذكر أن السوفييت كانوا يؤيدون تسوية المشكلات بين المجر وتشيكوسلوفاكيا عن طريق المفاوضات المباشرة، فقد أعرب وزير الخارجية السوفيتي فياتشسلاف مولوتوف (Vyacheslav Molotov)[٣٧] في ابريل ١٩٤٦عن تأييده للاتفاق بين الطرفين بشأن تبادل السكان، وعن أمله في أن تمنح تشيكوسلوفاكيا حقوقاً متساوية للمجريين في سلوفاكيا، كما أكد ستالين (Joseph Stalin)[٣٨] إنه يرى أن الحصول على حقوق متساوية للمجريين في سلوفاكيا له ما يبرره تماًما، هذا في الوقت الذي أوضح فيه أن التشيك على

استعداد لمناقشة المسائل الإقليمية لكنهم يخشون من السلوفاك، ولكن المجر بغض النظر عن حسن النوايا في المسائل الأساسية، كانت ترى أن المشكلات السياسية التي ينطوي عليها الأمر لا يمكن حلها إلا بقرار دولي(٣٩).

وفي إطار التوصل لحل لقضية المجريين الذي يعيشون في تشيكوسلوفاكيا، كانت الحكومة المجرية ترى احتمالين: أنه يجب أنُ تلزم معاهدة السلام تشيكوسلوفاكيا بضمان شروط المساواة للأقلية المجرية، والتي بموجبها سيتمكن المجريون من العيش والتطور بحرية، وذلك مع الأخذ في الاعتبار أن العديد من قادة تشيكوسلوفاكيا المسئولين أدلوا مرارًا وتكرارًا بتصريحات تفيد بأنهم يعتزمون التخلص من الأقلية المجرية، أو محاولة الحل عن طريق عودة محتملة لجزء من المناطق المجرية البحتة التي يسكنها المجريون، بحيث إذا كان التشيكوسلوفاكيون يتطلعون إلى التخلص من الأقليات العرقية، فستتاح لهم فرصة لإعادة توطين هؤلاء الأشخاص.

وعلى هذا الأساس رأى المسئولون في المجر إن التنفيذ الصحيح لأي من هذين الخيارين من شأنه أن يهدئ المجريين، ويخلق أساسًا لعلاقات حسن الجوار بين المجر وتشيكوسلوفاكيا(٤٠).

على كل حال، لقد كانت سياسة المجر بصفة عامة تهدف إلى التعاون مع الدول الكبرى في إقرار السلام الدائم، والحفاظ على نمو وتقدم الديمقراطية المجرية، وكذلك حماية مصالح عدد كبير من المجريين خارج حدود المجر. ومن هذا المنطلق أوضح رئيس وزراء المجر –أثناء زيارة السفير الأمريكي شونفيلد (Schoenfeld) له– أن رغبة الرئيس بنيس في طرد كل المجريين من

تشيكوسلوفاكيا يعني المزيد من الإفقار والتجويع للمجر؛ حيث يوجد بها كثافة سكانية مرتفعة، وفي ظل رؤية المسئولين في المجر بأن المجريين محرومين من الحقوق المتساوية في تشيكوسلوفاكيا، ومن حقوق الأقلية أيضا فإن المجر يجب أن تضم الإقليم الذي يتم توطين هذه الكثافة السكانية فيه على الحدود بين الدولتين(٤١).

على أية حال فقد حدث تخفيف طفيف للتوتر بين المجر وتشيكوسلوفاكيا، على أساسأن الحكومتين تمكنتا من الاتفاق على كيفية تنفيذ اتفاقهما في ٢٧ فبراير ١٩٤٦ بشأن تبادل جزء من الأقليات المجرية والسلوفاكية، ولقد بدأ بالفعل تبادل ٣٠٠٠ أسرة من كل جانب، وفي ظل إتمام عملية التبادل بأكملها ستحسم مصير ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من الأقلية المجرية في سلوفاكيا، أما مصير بقية الأقلية المجرية فلم يكن واضحًا(٤٢).

كانت الاتصالات بين تشيكوسلوفاكيا والولايات المتحدة الأمريكية متواصلة بشأن مشكلة الأقلية، وفي هذا الإطار أبدى الرئيس بنيس قلقه للسفير الأمريكي شتينهارت بشأن موقف المجر، والتي وصفت وضع الأقلية داخل تشيكوسلوفاكيا بأنه دولة داخل الدولة، وعلى هذا الأساس طالب بنيس بنقل الأقلية المجرية إلى المجر كما حدث بشأن الأقلية الألمانية والتي تم نقلها بموجب قرار بوتسدام.

وبما أن المجر قد نقلت الأقلية الألمانية إلى ألمانيا، فيجب أنُ تأخذ الأقلية المجرية من تشيكوسلوفاكيا مكان هؤلاء الأشخاص؛ وذلك لأن تشيكوسلوفاكيا كانت ترى أن رغبة المجر في بقاء أقليتها لم يأت من منطلق

حسن النية، ولكن للاحتفاظ برأس جسر مجري في تشيكوسلوفاكيا، والذي قد يشكل خطورة بعد ذلك كما فعلت ألمانيا تجاه تشيكوسلوفاكيا قبيل الحرب العالمية الثانية(٤٣).

وعلي الرغم من دخول المعاهدة بين الطرفين حيز التنفيذ في ١٥ مايو ١٩٤٦، إلا أن هذا الحل لم يكن حلاً نهائيًا لقضية السكان المجريين في سلوفاكيا. ومع ذلك نظرت حكومة تشيكوسلوفاكيا إلى اتفاق التوطين الذي تم التوصل إليه كعمل تاريخي ونجاح استثنائي للسياسة الخارجية، في الوقت نفسه كان من المتوقع أن تكون هذه بداية لحل قضية الأقلية المجرية، ومع ذلك تم استبدال نجاح الاتفاق بالاستياء من تنفيذه، فقد تعقد التبادل بسبب المشاكل المستمرة وسوء الفهم المتعلق بعدم الاستعداد للتبادل(٤٤).

وفي تحليل لما سبق يتضح أن تشيكوسلوفاكيا كانت مصممة على تصفية مشكلة الأقلية المجرية داخل أراضيها، ويرجع ذلك إلى قلقها التاريخي لما حدث في مؤتمر ميونخ(٤٥) قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، هذا في الوقت الذي أبدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عدم استعدادهما للضغط على تشيكوسلوفاكيا–الحليفة– لتقديم أية تنازلات إقليمية للمجر، حيث أن الأخيرة كانت بجانب المحور.

وعلى هذا فإن نقطة الخلاف الحقيقية في تلك المشكلة لم تكن في موقف الحكومتين، بل كانت في وضع الأقليات بين المجر وتشيكوسلوفاكيا، حيث أن عدد المجريين في سلوفاكيا(٤٦) كان أكثر من السلوفاك في المجر، كما أن المجريين يعيشون بالقرب من الحدود السلوفاكية المجرية، في حين أن

السلوفاكيين منتشرون في المجر، حيث تقع أكبر المستوطنات في منطقة بيكس (Bekes) في أقصى الجنوب، ولا تبعد عدة أميال عن الحدود اليوغوسلافية والرومانية، هذا بالإضافة إلى أن السلوفاك في المجر هم في المتوسط أكثر ازدهاراً من المجريين في سلوفاكيا، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى أنهم يعيشون على أرض أكثر خصوبة، وبذلك يتضح أن تلك العوامل كانت ذات تأثير فعال في التوصل لحل تلك المشكلة بين البلدين(٤٧).

لقد كانت الأقلية المجرية تمثل تهديدًا لتشيكوسلوفاكيا، حيث أبلغ الرئيس بينس السفير شتينهارت أنه يشعر بقلق متزايد إزاء مطالب الحكومة المجرية لحقوق الأقلية المجرية، وعلى الرغم من موافقة السوفييت على عملية النقل، وإخبار مولوتوف ذلك لممثلي التشيك في باريس، إلا أن الأمر كان مرتبطًا بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه لا يستطيع أن يفعل شيئًا بدون الأمريكيين(٤٨).

ولم يكن لمشكلة الأقلية المجرية في تشيكوسلوفاكيا مصاعب ذات طابع سياسي فقط على المجر، فقد كان هناك ٦٥٠ ألف مجرًيا(٤٩) يعيشون في تشيكوسلوفاكيا، وفي ظل إصرار حكومة تشيكوسلوفاكيا على طرد ٣٠٠ ألف شخص من هذه الأقلية، وحرمان البقية من كل الحقوق المدنية والتملك، كل ذلك يواجه الحكومة المجرية بحقيقة أن تدفق هؤلاء المبعدين سوف يساهم في تردي الأوضاع الاقتصادية في المجر، هذا بالإضافة إلى أن سوء معاملة بقية الأقلية المجرية سوف يساهم في خلق موقف متشدد تجاه تشيكوسلوفاكيا(٥٠).

كانت الحكومة المجرية ترغب في ممارسة الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها السياسي والأدبي؛ وذلك لإيقاف التهجير القسري، وضمان تمتع الأقلية المجرية خارج حدود المجر بحقوق الأقليات، وبالتوازي مع ذلك كانت المجر ترغب في استقبال أقلياتها التي تعيش في تشيكوسلوفاكيا بشرط أن تنقل هذه الأقليات بأراضيهم التي يسكنون فيها، وفي حال عدم تحقق هذا الاتجاهُ تصر الحكومة المجرية على المحافظة على حقوق الأقلية للمجريين الذين يعيشون في تشيكوسلوفاكيا(٥١).

- مؤتمر باريس يوليو-أكتوبر ١٩٤٦:

في باريس وفي ٢٩ يوليو ١٩٤٦ بدأ مؤتمر السلام، وكانت تشيكوسلوفاكيا تأمل في تحقيق نقل الأقلية المجرية من جنوب سلوفاكيا، وفي الواقع كان الحصول على الموافقة على الإزالة هو الهدف الرئيسي الذي أراد وفد تشيكوسلوفاكيا في باريس تحقيقه، ولكن تشيكوسلوفاكيا لم تجد أي دعم من القوى العظمى في تحقيق مطلبها بإزالة الأقلية المجرية من أراضيها.

هذا في الوقت الذي كانت فيه آمال الوفد المجري في مسألة الحدود هي إمكانية ربط منطقة صغيرة على الأقل بالسكان المجريين بالمجر، بالإضافة إلى ذلك حدد الوفد لنفسه الهدف المتمثل في تشجيع منح حقوق الأقليات وضماناتها الدولية، ولاسيما ضمان بقاء الأقلية المجرية في جنوب سلوفاكيا، أو منع النزوح العنيف(٥٢).

وجدير بالذكر أن الوفد التشيكوسلوفاكي قبل بدء مؤتمر السلام في باريس ظل في موسكو في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ يوليو ١٩٤٦، حيث أعلن

مولوتوف أن الوفد السوفيتي سوف يدعم الاقتراح التشيكوسلوفاكي بنقل المجريين في مؤتمر السلام. ومن ناحية أخرى رفض مولوتوف قبل المؤتمر التحدث مع وزير الخارجية المجري، لكن على الرغم من ذلك تولت وفود الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا مهمة إقناع المؤتمر بعدم تبني أي حكم من شأنه السماح لتشيكوسلوفاكيا بأداء النقل الانفرادي للأقلية المجرية(٥٣).

لقد أصبحت هذه الإستراتيجية واضحة للجميع فقط خلال مؤتمر باريس للسلام عام ١٩٤٦، عندما كانت كل من تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي يحاولان الفوز بالتأييد لنقل ٢٠٠ ألف مجري من تشيكوسلوفاكيا إلى المجر، وفقاً لإستراتيجية تشيكوسلوفاكيا كان النقل هو المرحلة الأخيرة لتصفية وجود الأقلية المجرية، بعد إعادة السلوفاكيين، واتفاق التبادل السكاني مع المجر الذي كان من المتوقع أن يتم إبرامه قبل مؤتمر السلام، وعلى الرغم من فشل بوتسدام في الموافقة على نقل المجريين، إلا أن حملة طرد الأقلية المجرية من تشيكوسلوفاكيا استمرت بلا هوادة بعد بوتسدام(٥٤).

وخلال مؤتمر باريس ضغط المندوبون المجريون من أجل ضمان حقوق الأقليات المجرية في تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغوسلافيا، لكن المطالب لم تلق قبولاً، إذ تم رفضها بسبب معارضة تشيكوسلوفاكيا. ومن هذا المنطلق رفضت الحكومة المجرية الموافقة على مقترحات تشيكوسلوفاكيا بشأن التبادل بين الطرفين بإزالة وجود الأقلية المجرية من تشيكوسلوفاكيا واسترداد السلوفاكيين من المجر(٥٥).

لم يستمع مؤتمر باريس للسلام إلى اقتراحات وحجج حكومة تشيكوسلوفاكيا ولم يوافق على إبعاد الأقلية المجرية، لذلك كان جان مازاريك محبطاً من قرار المؤتمر، وظهر ذلك في خطابه يوم ٢ أغسطس حين قال: إنه يعتبر إزالة الأقلية المجرية أمرًا ضروريًا كما في حالة الأقلية الألمانية، هذا في الوقت الذي لفت فيه الانتباه إلى أنه سيكون من الصعب بشكل خاص إقناع الشعب التشيكوسلوفاكي بالتفكير في استعادة الاتفاقيات المتعلقة بالأقليات، مثل التي عقدها بين عامي ١٩١٨–١٩٣٨، أو ما شابهها بالنسبة إليهم، لأن أية حكومة تشيكوسلوفاكية ترغب في فرضها ستُسقط في جميع الاحتمالات(٥٦).

لقدُ نوقشت مبادرة النقل التشيكوسلوفاكية في اللجنة السياسية الإقليمية المجرية لمؤتمر السلام في الفترة من ١٦ سبتمبر إلى ٣ أكتوبر ١٩٤٦، وخلال المناقشات كان صوت كليمنتيس نائب وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا في كثير من النواحي أكثر راديكالية من مازاريك بشأن مصير الأقلية المجرية، ولكن عرض الحكومة التشيكوسلوفاكية على المجر بنقل ٢٠٠ ألف من سلوفاكيا قوبل بالرفض.

كان هذا النوع من السلوك غير مقبول على الإطلاق للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والعديد من الدول الغربية الأخرى، حيث انتقد الجنرال بيدل سميث (Bedell Smith) ممثل الولايات المتحدة تعليقات مازاريك واقتراحه النقل في ٩ سبتمبر، وأشار إلى أن الوفد الأمريكي سوف يستخدم حق النقض ضد اقتراح النقل الأحادي، ولكنه يمكن فقط تسوية قضية المجريين في سلوفاكيا بالاتفاق المتبادل، كما أكد الوفد الأمريكي أيضًا خلال النقاش أن أي تعديل

للحدود، وكذلك إعادة التوطين لابد أن يكون كجزء من اتفاق شامل بين البلدين(٥٧).

كانت الخارجية الأمريكية قلقة بِشأن تطورات الموقف بين تشيكوسلوفاكيا والمجر، وذلك لقيام تشيكوسلوفاكيا بالإبعاد القسري للمجريين من سلوفاكيا إلى سوديتنلاند (Sudetenland)، والذي تناولته وكالة الأسوشييتد برس في ٢٣ نوفمبر ١٩٤٦، وكذلك احتجاج المفوضية المجرية للخارجية الأمريكية في ٢٦ نوفمبر، والنداء من الكاردينال ميندزنتي (Jozsef Cardinal Mindszenty) رئيس أساقفة المجر والذي نقله الكاردينال فرانسيس سبلمان (Francis Cardinal Spellman) إلى وزير الخارجية الأمريكي، وذلك بأن عمليات النقل التي تمت بتنظيم الحكومة التشيكوسلوفاكية تعرض المجريين للعمل الجبري، هذا بالإضافة إلى أنهم عانوا من مصادرة ممتلكاتهم والانفصال عن عائلتهم.

ومن منطلق شعور الخارجية الأمريكية بالقلق تم الاتصال بالخارجية التشيكوسلوفاكية، حيث ناقش السفير الأمريكي معها حالات محدودة للمعاملة غير الإنسانية للمجريين على الحدود السلوفاكية(٥٨).

لقد جاء رد الخارجية التشيكوسلوفاكية مفنِدًا تلك الاتهامات المجرية، والتي أظهرت أن أولئك المجريين على الحدود–عددهم ٢٨٢٦ فردًا– الذين أرسلوا من سلوفاكيا إلى بوهيميا ومعهم مائة ألف سلوفاكي للتخفيف من نقص القوة العاملة، لم يتم الفصل بينهم وبين أسرهم، وأديرت عملية النقل بطريقة إنسانية خالية من العنف، ولم تصادر ممتلكاتهم. وعلى الرغم من وجود حالات للمشقة والتعب، وربما أعمال عنف عرضية، إلا أن السلطات المجرية قد بالغت

بشدة في هذه الاضطرابات التي قد تكون حدثت بشكل جزئي، وكجزء من الحملة العدوانية التي قامت بها المجر لحث الحكومة الأمريكية على التدخل لصالح المجر في خلافها مع تشيكوسلوفاكيا، وعلى هذا الأساس رأت الخارجية الأمريكية أن اتخاذ أي تحرك ايجابي في هذه المرحلة من الخلاف سوف يثير العداء مع حكومة تشيكوسلوفاكيا، مع كسب القليل من امتنان الحكومة المجرية.

وعلى الرغم من عدم اعتراض حكومة المجر على تطبيق مرسوم العمل الإجباري التشيكوسلوفاكي على المجريين، إلا أنها أبدت للمسئولين الأمريكيين قلقها من برنامج إعادة توطين المجريين في منطقة سودتن في بوهيميا(Sudeten area of Bohemia)، وذلك لكي يصبح الأمر واقعًيا قبل تسوية مشاكل الأقلية عن طريق المفاوضات المباشرة بين تشيكوسلوفاكيا والمجر(٥٩).

وكانت توجهات حكومة المجر تهدف للحصول على دعم الولايات المتحدة الأمريكية لها في مشكلة الأقلية، وفي هذا الإطار قام وزير خارجية المجر بإرسال خطاب للوزير الأمريكي بالمجر شونفيلد، والذي يطلب فيه إرسال قضية الأقلية المجرية في تشيكوسلوفاكيا إلى الحكومة الأمريكية؛ وذلك بهدف تعزيز التهدئة العامة في منطقة جنوب شرق أوروبا(٦٠).

لقد أبدت الحكومة الأمريكية قلقها بخصوص الموقف الذي طرأ بين الحكومتين التشيكوسلوفاكية والمجرية حول تبادل السكان، وذلك في ظل عدم تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين البلدين في ٢٧ فبراير ١٩٤٦، حيث نشأ الخلاف بين الدولتين الموقعتين حول تفسير وتنفيذ بنودها، وكذلك المعاملة الواجب منحها للأقلية المجرية في تشيكوسلوفاكيا. وفي ظل التوتر القائم بين الطرفين اقترحت

الحكومة البريطانية–في مذكرتها ١٧ يناير ١٩٤٧– على الحكومة الأمريكية، أن تقوم الدول الأربعة الكبرى بدور فعال بغرض الإشراف على تنفيذ الاتفاقية.

ولكن الحكومة الأمريكية كانت ترى أنه من غير المستحسن النظر في تحرك الدول الأربعة في ظل الاقتراح البريطاني؛ وذلك لاقتناع الحكومة الأمريكية بأن الموقف العام للدول الثلاث–بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي– يقضي بأن يتم حل الصعوبات بالتفاوض المباشر بين تشيكوسلوفاكيا والمجر، وبذلك يتضح مدى رغبة الحكومة الأمريكية في تأجيل النظر في تحرك الدول الأربعة حتى تستنفد كل الاحتمالات المعقولة للتسوية المباشرة(٦١).

– معاهدة السلام مع المجر فبراير ١٩٤٧:

لقد وقّعت معاهدة السلام مع المجر في ١٠ فبراير ١٩٤٧، وبموجب بنود المعاهدة ألغيت قرارات تحكيم فيينا الصادرة في ٢ نوفمبر ١٩٣٨، وبذلك تم إرجاع كل القسم الجنوبي من سلوفاكيا إلى تشيكوسلوفاكيا(٦٢)، هذا بالإضافة إلى أن المجر تخلت لتشيكوسلوفاكيا عن ثلاث قري وهي: هورفالهجارفاهن (Horvathjarfalu)، أوروسزفار (Oroszvar)، دوناسكون (Dunaesun) بالقرب من حدود النمسا(٦٣).

وبموجب معاهدة السلام وطبقاً للمادة الخامسة(٦٤) تدخل المجر في مفاوضات مع تشيكوسلوفاكيا؛ وذلك من أجل حل مشكلة السكان المجريين المقيمين في تشيكوسلوفاكيا، والذين لم يتم تسوية وضعهم مع المجر وفقاً لأحكام اتفاقية ٢٧ فبراير ١٩٤٦ بشأن تبادل السكان. وفي حال عدم التوصل لاتفاق

خلال ستة أشهر من بدء دخول المعاهدة حيز التنفيذ[٦٥]، يصبح لتشيكوسلوفاكيا الحق في عرض هذه المسألة على مجلس وزراء الخارجية، وطلب مساعدة المجلس في تنفيذ الحل النهائي[٦٦].

وبصفة عامة كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل بحذر مع مشكلة الأقلية المجرية في تشيكوسلوفاكيا، وعلى الرغم من توجهات تشيكوسلوفاكيا لتصفية هذه المشكلة جذريًا إلا أن التدخل الأمريكي في الوقت المناسب كان له الدور في بقاء تلك الأقلية، فقد أصبح المجريون في تشيكوسلوفاكيا على المحك في عدة مناسبات: حيث تعرضوا للتهديد بالتدمير عندما بدا أن جبهة الجيش الأحمر تتحرك من الشمال إلى الجنوب، وأنه سوف يتم اكتساحهم خارج البلاد وإبادتهم، وقد جاء ذلك في أثناء مفاوضات الهدنة مع الحلفاء، ولو رفضت الولايات المتحدة الأمريكية طرد المجريين كشرط للهدنة، ربما لقي المجريون في سلوفاكيا مصير ألمان السوديت، وكذلك تم رفض طلب تشيكوسلوفاكيا في بوتسدام لتصفية الأقلية المجرية بالطرد، وذلك بفضل حق النقض الأمريكي مرة أخرى، ولقد مثَّل قبول الحكومة المجرية لقرار بوتسدام بشأن طرد نصف مليون ألماني من المجر، فرصة لإفساح المجال–وفقًا لخطط التشيكوسلوفاك – لمئات الآلاف من المجريين من سلوفاكيا، كما أنه خلال مؤتمر السلام منع الفيتو الأمريكي من طرد مائتي ألف مجريوفقًا لخطط تشيكوسلوفاكيا، بالإضافة إلى مئات الآلاف الذين كان من المفترض أن يتم نقلهم وفقًا للاتفاقية التشيكوسلوفاكية–المجرية حول تبادل السكان، وبذلك يظهر من سياق الأحداث

أن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دور تأمين حياة الأقلية المجرية في سلوفاكيا(٦٧).

وبذلك يتضح أن جوهر المشكلة بين المجر وتشيكوسلوفاكيا كان يكمن في ضمان حقوق الأقلية المجرية، وفي هذه الحالة يمكن التوصل لحل بين الطرفين، ولكن تشيكوسلوفاكيا لم تكن على استعداد لتقديم ضمانات قد تؤدي إلى تفكيك الدولة كما حدث من قبل، هذا في الوقت الذي كانت فيه المجر تنظر بازدواجية لتلك المشكلة، وذلك بسبب التصميم على طرد الأقلية الألمانية من المجر، والاعتراض في الوقت نفسه على طرد الأقلية المجرية من تشيكوسلوفاكيا. وتجدر الإشارة أن القوى الغربية رفضت مبدأ الذنب الجماعي تجاه الأقلية المجرية، ومعاقبتها كما فعَّلت مع الأقلية الألمانية، وكان ذلك بارزًا في دور الولايات المتحدة بوجه خاص.

لقد أدى استيلاء الشيوعيين في تشيكوسلوفاكيا على السلطة في فبراير ١٩٤٨ إلى تحسن مؤقت لحالة الأقلية المجرية(٦٨)، وذلك من أجل كسب ولاء الجماهير العاملة، وبذلك تم التخلي عن المسار القومي للبرنامج التشيكوسلوفاكي لصالح الأممية البروليتارية، كما تم إيقاف اضطهاد المجريين وإجراءات الترحيل، ومنحهم ببطء الحقوق الرسمية للأقلية داخل مؤسسات الدولة المتجانسة(٦٩).

وأخيرًا يتضح أنه بعد انقلاب فبراير ١٩٤٨ في تشيكوسلوفاكيا وتحول النظام إلى الاشتراكية، تم التوجه لتطبيع العلاقات بين تشيكوسلوفاكيا والمجر، وبالطبع عندما تحركت كلتا الدولتين نحو الاشتراكية لم يتم حل المشكلة، بل كان

على الحكومتين أن تظهرا ظاهرًيا على الأقل كم أرادا حل المشكلات الموجودة، والتوصل إلى اتفاق نهائي تحت ضغط من الاتحاد السوفيتي(٧٠).

وبصفة عامة يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تبنت هذا الموقف، في محاولة لاستغلال الأوضاع الداخلية في تلك البلدان لتحقيق مآربها، وذلك كورقة ضغط يمكن استغلالها في مواجهة الاتحاد السوفيتي، والوقوف أمام المد الشيوعي، ومما يؤكد ذلك تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للمفاوضات المباشرة بين المجر وتشيكوسلوفاكيا، ورفض إنشاء لجنة دولية للمساهمة في حل تلك المشكلة، والتي في حال إنشائها قد تعطي للسوفييت ميزة، وهي إطالة أمد احتلاله للمجر(٧١)، وربما إعادة احتلال تشيكوسلوفاكيا، وبذلك يتضح مدى أهمية الدور الأمريكي في حماية الأقلية المجرية في تشيكوسلوفاكيا خلال الفترة من عام ١٩٤٥ وحتى توقيع معاهدة السلام مع المجر في فبراير ١٩٤٧.

الهوامش

(١) الأقليات (Minorities): الأقلية هي جماعة من الأفراد يسكنون في دولة ما، تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي أو اللغوي أو الديني، دون أن يعني ذلك بالضرورة موقفا سياسيًا وطبقيًا متميزًا. للمزيد أنظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٤٤.

(٢) في نوفمبر ١٩٣٨ تم إعادة رسم الحدود بين تشيكوسلوفاكيا والمجر نتيجة لعملية تحكيم- الألماني الإيطالي- متفق عليها بين الأطراف المتضررة، واستنادًا إلى المبدأ العرقي أعادت جائزة فيينا عام ١٩٣٨ للمجر بعض أراضيها المفقودة (١٢،١٠٣ كيلو مترًا مربعًا، أو حوالي ٤٦٠٠ ميلاً مربعًا) يبلغ عدد سكانها ١٠٣٠.٠٠٠ نسمة، أكثر من ٨٠ % منهم من المجريين. أنظر:

- Chaszar (Edward), Hungarians in Czechoslovakia Yesterday and Today, Danubian Press, U.S.A, 1988, P.65. أنظر شكل رقم (٢،١)

(3) Szabová (Andrea), Vývoj slovensko-maďarských vztahů od roku 1945 po současnost, Fakulta filozofická, Západočeská univerzita v Plzni, Diplomová práce, 2012, P.27.

(٤) برنامج كوشيتسه (Košice Program): هو الاسم المحدد لبرنامج الحكومة التشيكوسلوفاكية، الذي وافق عليه ممثلو المجلس الوطني السلوفاكي والأحزاب التشيكية الحاضرين في موسكو في ٢٢-٢٥ مارس ١٩٤٥، وقد أعلن هذا البرنامج في مدينة كوشيتسه في ٥ أبريل ١٩٤٥، وهى أول مدينة سلوفاكية كبرى يتم تحريرها من قبل الجيش الأحمر. أنظر:

- Kirschbaum (Stanislav J.), Historical Dictionary of Slovakia, The Scarecrow Press, U.S.A., 2007, Second Edition, PP.167-168.

(5)Bárdi (Nándor) & Others, Minority Hungarian Communities in the Twentieth Century, Atlantic Research and Publications, Distributed by Columbia University Press, New York, 2011, P.300.

– ولمزيد من التفاصيل عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأقلية المجرية أنظر نفس المرجع.

(٦) جان مازاريك (١٨٨٦–١٩٤٨): دبلوماسي تشيكي، هو نجل الرئيس توماس مازاريك (Tomáš Masaryk) ، انضم جان مازاريك إلى الرئيس بينيس (Edvard Beneš) في جهوده لاستعادة الاعتراف الدبلوماسي بتشيكوسلوفاكيا بعد تشكيل الحكومة التشيكوسلوفاكية في المنفى في عام ١٩٤٠، وشغل فيها منصب وزير الخارجية من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٥. في أبريل ١٩٤٥ أصبح وزيرًا للخارجية في أول حكومة تشيكوسلوفاكية تشكلت على الأراضي المحررة في كوشيتسه (Košice)، شغل منصبه حتى فبراير ١٩٤٨، وقَبل أيضًا نفس المنصب في الحكومة التي شكلها الزعيم الشيوعي كليمنت جوتوالد (Klement Gottwald) بعد الاستيلاء الشيوعي على تشيكوسلوفاكيا، في الليلة التي سبقت طرح الحكومة الجديدة علنا في ١٠ مارس، مات مازاريك في ظروف غامضة. لمزيد من التفاصيل أنظر:

- Fawn (Rick) & Hochman (Jiří), Historical dictionary of the Czech State, The Scarecrow Press, U.S.A., 2010, Second Edition, PP.153-154.

(7) Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers, 1945, Vol. IV, Europe, United States Government Printing Office, Washington: 1968, The Acting Secretary of State to the United States Representative in Hungary (Schoenfeld), Washington, June 4, 1945, PP.928-929.

(8) Janics, (Kálman), Czechoslovak policy and the Hungarian minority, 1945-1948, Columbia University Press, New York, 1982, P.49.

(٩) في ٢١ مارس ١٩٤٥ ناقش وزير الخارجية السوفيتي مولوتوف والرئيس التشيكوسلوفاكي بينس: حدود تشيكوسلوفاكيا بعد الحرب، نقل السكان المجريين والألمان، والوضع الاقتصادي في البلاد. وقد ذكر بينس أن هناك ما يقرب من ٦٠٠ ألف مجري في تشيكوسلوفاكيا، ويجب نقل ما لا يقل عن ٤٠٠ ألف مجري. أنظر:

- Record of V. M. Molotov's Conversation with President of Czechoslovakia E. Beneš, Moscow, March 21,1945, Secret, translated from the Russian to English by Svetlana Savranskaya. http://digitalarchive.wilsoncenter.org/document/118446

(10) F.R.U.S., 1945, Vol. IV, Europe, The Acting Secretary of State to the Ambassador in the United Kingdom (Winant), Washington, June 4, 1945, PP.929-930.

(11) Ibid., 1945, Vol. IV, Europe, The Representative in Hungary (Schoenfeld) to the Secretary of State, Budapest, June 12, 1945, P.931.

(١٢) اتفاق بوتسدام: عقد هذا المؤتمر بمدينة بوتسدام بألمانيا في الفترة من ١٧ يوليو– ٢ أغسطس ١٩٤٥، وقد حضره الرئيس الأمريكي هاري ترومان، و جوزيف ستالين، ورئيس وزراء بريطانيا كليمنت أتلي الذي خلف تشرشل أثناء انعقاد المؤتمر. وكان من أهم قرارات المؤتمر تكوين مجلس وزراء الخارجية ليقوم بإعداد تسويات السلام، ونزع سلاح ألمانيا بالكامل والزامها بدفع التعويضات، كما حدد المؤتمر شروط استسلام اليابان. للمزيد **انظر:** محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ط١، ص ص٤٦٩–٤٧٠.

(13) Szabová (Andrea), Op. Cit., P.28.

(14) Beneš (Eduard), Postwar Czechoslovakia, Foreign Affairs, Vol. 24, No. 3 (Apr., 1946), PP.400-401.

(15) Janics, (Kálman), Op. Cit., P.114.

(16) Világi (Aneta); Regions, Minorities and European Integration, A Case Study on Hungarians in the Košice Region, Slovakia, Romanian Journal of Political Science, Vol. 7, Issue 1, Spring 2007, P.130.

(17) F.R.U.S., 1945, Vol. IV, Europe, The Representative in Hungary (Schoenfeld) to the Secretary of State, Budapest, August 31, 1945, PP.932-933.

(18) Ibid., The Ambassador in Czechoslovakia (Steinhardt) to the Secretary of State, Prague, September 10, 1945, PP.933-934.

(19) Ibid., The Secretary of State to the Ambassador in Czechoslovakia (Steinhardt), Washington, October 19, 1945, P.937.

(٢٠) إدوارد بينيس EDVARD BENEŠ (١٨٨٤-١٩٤٨): رئيس تشيكوسلوفاكيا من ١٩٣٥- ١٩٣٨، ومن ١٩٤٦- ١٩٤٨، درس في جامعة تشارلز في براغ وباريس، في عام ١٩٤٠ ترأس الحكومة التشيكوسلوفاكية في المنفى في لندن، أبرم بينيس معاهدة تحالف السوفييت في عام ١٩٤٣، أعيد انتخابه رئيسًا في عام ١٩٤٦، واستقال بعد الانقلاب الشيوعي في فبراير ١٩٤٨، وتوفي بعد بضعة أشهر. لمزيد من التفاصيل أنظر:

- Fawn (Rick) & Hochman (Jiří), Op. Cit., P.17.

(21) F.R.U.S., 1945, Vol. IV, Europe, The Ambassador in Czechoslovakia (Steinhardt) to the Secretary of State, Praha, October 31, 1945, PP.939-940.

(22) Ibid., The Representative in Hungary (Schoenfeld) to the Secretary of State, Budapest, November 27, 1945, PP. 940-941.

(٢٣) فلاديمير كليمنتيس VLADIMÍR CLEMENTIS (١٩٠٢-١٩٥٢): سياسي شيوعي سلوفاكي، محام، كان أحد الأعضاء القلائل في الحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا الذي لم يوافق علنًا على الميثاق النازي السوفيتي في ٢٩ أغسطس ١٩٣٩، عاش في انجلترا خلال الحرب العالمية الثانية، في عام ١٩٤٥ أصبح نائبًا لوزير الخارجية، ثم وزيرًا للخارجية في تشيكوسلوفاكيا من ١٩٤٨ حتى ١٩٥٠. أنظر:

- Kirschbaum (Stanislav J.), Op. Cit., P.75.

(24) F.R.U.S., 1945, Vol. IV, Europe, The Representative in Hungary (Schoenfeld) to the Secretary of State, Budapest, December 10, 1945, PP. 945-946.

(25) F.R.U.S., 1945, Vol. IV, Europe, The Ambassador in Czechoslovakia (Steinhardt) to the Secretary of State, Praha, December 11, 1945, PP.946-948.

(26) Ibid., The Representative in Hungary (Schoenfeld) to the Secretary of State, Budapest, December 15, 1945, PP.949-950.

(27) Frank (Matthew), Making Minorities History, Population Transfer in Twentieth-Century Europe, Oxford University Press, United Kingdom, 2017, First Edition, P.317.

(28) F.R.U.S., 1946, Vol. VI, Eastern Europe; The Soviet Union, United States Government Printing Office, Washington: 1969, The Secretary of State to the Ambassador in the United Kingdom (Winant), Washington, February 4, 1946, Secret, PP.361-363.

(29) Ibid., The Ambassador in Czechoslovakia (Steinhardt) to the Secretary of State, Praha, February 15, 1946, Secret, P.363.

(٣٠) خلال النصف الثاني من عام ١٩٤٥ قدم المسئولون في تشيكوسلوفاكيا حلاً لهذه المشكلة من خلال الدعوة إلى تبادل السكان، حيث قدَّر الإحصائيون التشيكوسلوفاكيون عدد المجريين الذين يعيشون في سلوفاكيا في ذلك الوقت بـ ٦٥٠ ألفًا. ووفقًا للإحصاء التشيكوسلوفاكي لعام ١٩٣٠ كان حوالي ٥٨٠ ألف مجري يعيشون في سلوفاكيا في ذلك الوقت، ومع مراعاة الزيادة الطبيعية في عدد السكان البالغ عددهم ٦٥٠.٠٠٠ نسمة ، يبدو أنها صحيحة إلى حد ما. ووفقًا للتعداد المجري لعام ١٩٣٠ كان ١٠٥ ألف من السلوفاكيين يعيشون في المجر، مع الأخذ في الاعتبار الزيادة الطبيعية مرة أخرى، قد يُقدَّر عدد السلوفاكيين الذين يعيشون في المجر في ذلك الوقت بـ ١٢٠ ألفًا، وبالتالي فإن تبادل الأرقام المتساوية لن يحل المشكلة، ومع ذلك دخلت الحكومة المجرية بناءً على نصيحة إحدى الدول الكبرى–الاتحاد السوفيتي– في مفاوضات ثنائية حول هذا الموضوع، وتم التوصل لتلك الاتفاقية والتوقيع عليها ببراغ في ٢٧ فبراير ١٩٤٦. أنظر :

- R. (A.), The Hungarian-Slovak Frontier, The World Today, Vol. 3, No. 3 (Mar., 1947), P. 128.

(٣١) أنظر ملحق رقم (١) بشأن المادة الثامنة من الاتفاقية.

(32) Ministerstvo spravodlivosti Slovenskej, Zbierka zákonov Slovenskej republiky, Dohoda medzi Československom a Mad'arskom o výmene obyvatel'stva, 27.februára 1946, 145/1946 Zb., Vyhlásené: 27.06.1946.

(33) F.R.U.S., 1946, Vol. VI, Eastern Europe; The Soviet Union, The Ambassador in Czechoslovakia (Steinhardt) to the Secretary of State, Praha, March 7, 1946, Secret, P.364.

(34) Ibid., P.365.

(35) F.R.U.S.,1946, Vol. VI, Eastern Europe; The Soviet Union, The Soviet Union, The Minister in Hungary (Schoenfeld) to the Secretary of State, Budapest, March 27, 1946, Secret, Priority, PP.366-367.

(٣٦) ج. ب. دروزيل: التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلي اليوم، تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٨، ط٢، ص١٣٩.

(٣٧) فياتشسلاف مولوتوف: سياسي سوفييتي، ولد عام ١٨٩٠، كان من رفقاء لينين، وله دور بارز في الثورة ١٩١٧، انتخب عضوًا للجنة المركزية للحزب الشيوعي عام ١٩٢٠، ثم عضوًا في المكتب السياسي ١٩٢٤، تولي وزارة الخارجية عام ١٩٣٩-١٩٤٩، وكذلك عام ١٩٥٣-١٩٥٦. للمزيد أنظر: أحمد عطية الله: القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ط٣، ص١٢٦٩.

(٣٨) جوزيف ستالين (١٨٧٩- ١٩٥٣): سياسي سوفيتي، وزعيم شيوعي، بعد موت لينين خلفه في إدارة شئون الحكم. وعندما هاجم هتلر الاتحاد السوفيتي في يونيه ١٩٤١، انضم ستالين لجبهة الحلفاء حتى تحقق لهم النصر عام ١٩٤٥. استمر ستالين في حكمه للاتحاد السوفيتي حتى مارس ١٩٥٣. للمزيد أنظر: محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥، ص ٩٦٢.

(39) Translation of Notes Kept by the Hungarian Foreign Minister Rergarding Conversations with Soviet Representatives, April 09, 1946, Secret, http://digitalarchive.wilsoncenter.org/document/134363.

(40) Record of Conversation between I. V. Stalin and the Hungarian Governmental Delegation, Moscow, April 10, 1946, Secret, translated from the Russian to English by Svetlana Savranskaya, http://digitalarchive.wilsoncenter.org/document/118458.

(41) F.R.U.S., 1946, Volume VI, Eastern Europe; The Soviet Union, The Minister in Hungary (Schoenfeld) to the Secretary of State, Budapest, April 20, 1946, Secret, Urgent, PP.280-281.

(42) L. (G.), Czechoslovakia's Peace Claims, The World Today, Vol. 3, No. 5 (May, 1947), P.231.

(43) F.R.U.S., 1946, Vol. VI, Eastern Europe; The Soviet Union, The Ambassador in Czechoslovakia (Steinhardt) to the Secretary of State, Praha, May 7, 1946, Secret, P.368-369.

(44) Szabová (Andrea), Op. Cit., PP.30-31.

(٤٥) عقد اتفاق ميونخ في ٢٩ سبتمبر ١٩٣٨، وقد حضر هذا الاتفاق ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وفيه تمكنت ألمانيا من ضم أقليم السوديت الذي كان يؤلف جزءا من تشيكوسلوفاكيا. للمزيد أنظر: أحمد عطية الله: مرجع سابق، ص١٢٨٦.

(٤٦) يبلغ عدد الأقلية المجرية في تشيكوسلوفاكيا ٦٥٠ ألفًا، حيث يعيش مئات الآلاف منهم على طول الحدود المجرية في جيب مضغوط بجوار إقليم تريانون في المجر، بينما يعيش بقية المجريين في قرى منفصلة تتناقص في العدد إلى الشمال من سلوفاكيا. أنظر:

- Record of Conversation between I. V. Stalin and the Hungarian Governmental Delegation, Moscow, April 10, 1946, Secret, translated from the Russian to English by Svetlana Savranskaya, http://digitalarchive.wilsoncenter.org/document/118458.

(47) L. (G.), Op. Cit., P.233.

(48) Central Intelligence Agency, Daily Summary-1946/05/09, Europe, Document Number: 02578585, Top Secret, Confidential.

(٤٩) اتهمت إذاعة راديو بودابست في ٢٤ ابريل ١٩٤٦ تشيكوسلوفاكيا بأنها تواصل اضطهاد ٧٥٠ ألفًا من المجريين داخل حدودها، وذكرت أن الأمر يجب أن تقرره الأمم المتحدة. أنظر:

- The New York Times , Apr 25, 1946, P.8.

(50) F.R.U.S., 1946, Volume VI, Memorandum of Conversation, by Mr. Leslie C. Tihany, Attached to the Division of Southern European Affairs, Washington, June 12, 1946, PP.308-309.

(51) Ibid., PP.309-310.

(52) Szabová (Andrea), Op. Cit., PP.32-33.

(53) Šutaj (Štefan), Transfer of Hungarians from Slovakia in Czechoslovak Politics before Paris Peace Conference 1946, Central European Papers, Vol.3, No.1, 2015, P.79.

(54) Janics, (Kálman), Op. Cit., P.115.

(55) Roucek (Joseph S.), The Bulgarian, Rumanian, and Hungarian Peace Treaties, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 257, Peace Settlements of World War II (May, 1948), P.102.

(56) Szabová (Andrea), Op. Cit., PP.33-34.

(57) Mihály (Fülöp), Az elfelejtett béke, Tanulmánykötet a párizsi magyar békeszerződés életbelépésének 70. évfordulójára, Dialóg Campus Kiadó, Budapest, 2018, PP.149-150.

(58) F.R.U.S., 1946, Volume VI, Eastern Europe; The Soviet Union, The Ambassador in Czechoslovakia (Steinhardt) to the Secretary of State, Praha, December 3, 1946, Secret, US Urgent, P.370.

(59) Ibid., The Ambassador in Czechoslovakia (Steinhardt) to the Secretary of State, Praha, December 3, 1946, Secret, US Urgent, PP.371-372.

(60) Ibid., The Minister in Hungary (Schoenfeld) to the Secretary of State, Budapest, December 3, 1946, Secret, priority, P.372.

(61) F.R.U.S., 1947, Volume IV, Eastern Europe; The Soviet Union, United States Government Printing Office, Washington: 1972, The Department of State to the British Embassy, Aide-Mémoire, Washington, January 30, 1947, PP.265-266.

(٦٢) أنظر شكل رقم (٣).

(٦٣) ج. ب. دروزيل: مرجع سابق، ص١٣٨.

(٦٤) أنظر ملحق رقم (٢).

(٦٥) وقعت معاهدة السلام مع المجر في باريس ١٠ فبراير ١٩٤٧، وقد صدَّق مجلس الشيوخ الأمريكي عليها ٥ يونيو ١٩٤٧، كما صدَّق عليها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ١٤ يونيو ١٩٤٧، دخلت المعاهدة حيز التنفيذ في ١٥ سبتمبر ١٩٤٧. أنظر:

- Treaties and Other International Agreements of the United States of America 1776-1949, Vol.4, Government Printing Office, Washington, June 1970, P.453.

(66) United Nations; Treaties and international agreements registered or filed and recorded with the Secretariat of the United Nations, Vol. 41, 1949, Treaty of peace with Hungary, Signed at Paris, on 10 February 1947, No. 644, PP.174,233.

(67) Janics, (Kálman), Op. Cit., PP.126-127.

(٦٨) خلال مطلع عام ١٩٤٨-١٩٤٩ استعادت غالبية السكان المجريين الجنسية التشيكوسلوفاكية وجزء من ممتلكاتهم المصادرة، وفي نهاية عام ١٩٤٨ تم إيقاف التبادل السكاني، وفي الأشهر الأولى من عام ١٩٤٩ عاد المجريون الذين تم ترحيلهم إلى جمهورية التشيك إلى ديارهم. أنظر:

- Mihály (Fülöp), Op. Cit., P. 172.

(69) Chaszar (Edward), Op. Cit., P.66.

(70) Boudník (Jan), Diskuze v současné slovenské historiografii o maďarské menšině mezi lety 1945-1948, Magisterská diplomová práce,Filozofická fakulta, Masarykova univerzita, 2013, P.17.

(٧١) في نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ دخلت القوات السوفيتية أراضي المجر، وبمقتضي معاهدة السلام نصت المادة ٢٢ بوجوب انسحاب جميع قوات الحلفاء من الأراضي المجرية، ولكن تم السماح للاتحاد السوفيتي ببقاء بعض وحداته لتأمين خطوط المواصلات بين روسيا والقطاع الخاص بها في النمسا. أنظر: إمري كوفاج: حقائق عن المجر، لجنة الدفاع عن المجر واتحاد المحاربين المجريين الأحرار، مطابع الخال اخوان، بيروت، ١٩٦٠، ص ص ١٨٠-١٨١.

شكل رقم (١)

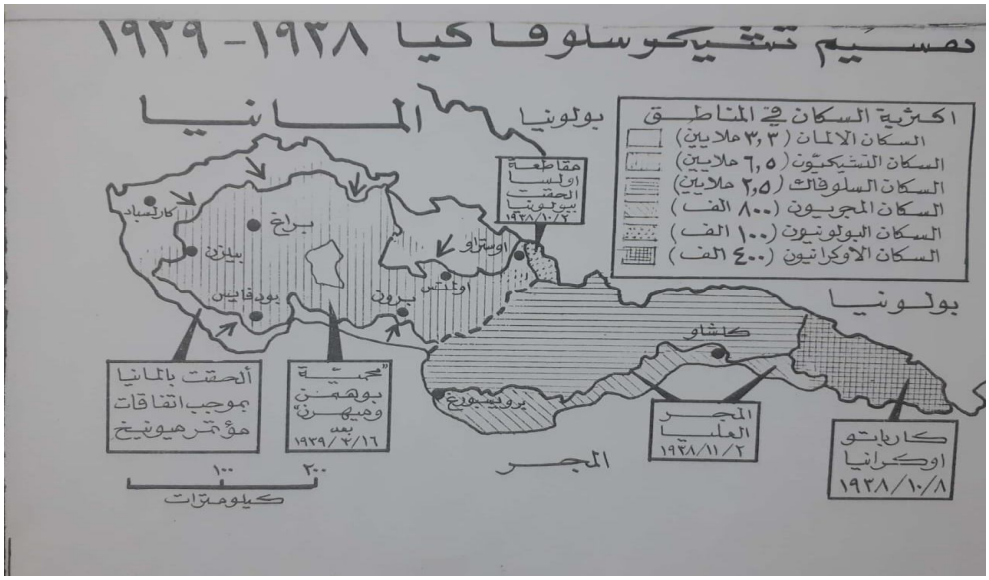

* المصدر: حافظ ابراهيم خير الله: النازية تتحدى العالم، ضم السوديتلاند إلى الرايش وابتلاع تشيكوسلوفاكيا، ج٣، الشركة الشرقية للنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، د.ت، ص٩٥.

شكل رقم (٢)

تقسيم تشيكوسلوفاكيا ١٩٣٨-١٩٣٩

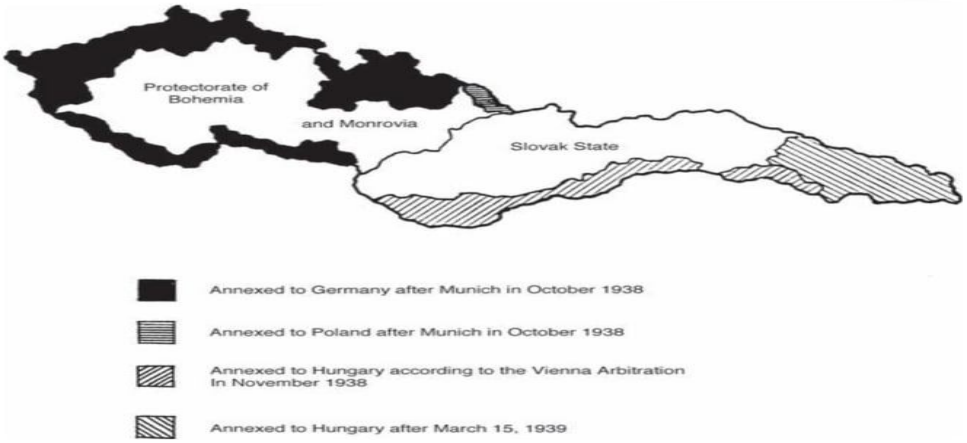

Dismemberment of Czechoslovakia, 1938–1939

*** Source:** Fawn (Rick) & Hochman (Jiří), Historical dictionary of the Czech State, The Scarecrow Press, U. S. A. 2010, Second Edition, P.xvii.

شكل رقم (٣)

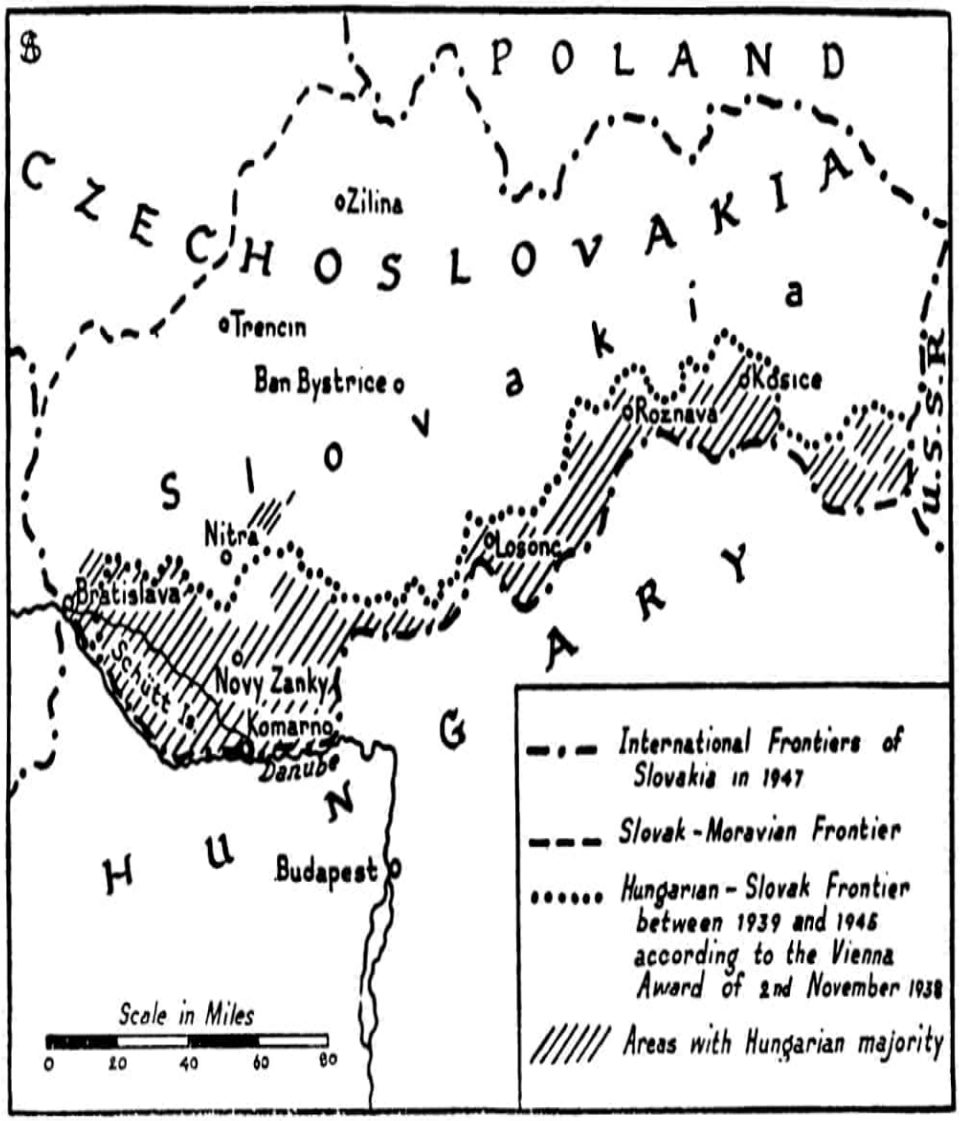

(تشمل الخريطة: الحدود الدولية لسلوفاكيا عام ١٩٤٧–الحدود السلوفاكية مع مورافيا–الحدود المجرية السلوفاكية بين عامي ١٩٣٩–١٩٤٦وفقاً لجائزة فيينا في ٢ نوفمبر ١٩٣٨– المناطق ذات الأغلبية المجرية)

- **Source:** R. (A.), The Hungarian-Slovak Frontier, The World Today, Vol. 3, No. 3 (Mar., 1947), P. 125.

ملحق رقم (١)

النص السلوفاكي–النص الإنجليزي

Strana 4 Zbierka zákonov Slovenskej republiky **145/1946 Zb.**

Článok VIII.

Mimo počtu uvedeného v odstavci 1. článku V. tejto Dohody, môžu byť presťahované z územia Československa na územie Maďarska i tie osoby maďarskej národnosti, ktoré majú stále bydlisko na území Československa a ktoré sa dopustily trestných činov podľa §§ 1 - 4 nariadenia Slovenskej národnej rady zo dňa 15. mája 1945, č. 33. To isté platí o osobách vinných trestným činom uvedeným v § 5 tohto nariadenia, s tým, že počet týchto osôb nemôže presahovať tisíc. Na osoby spadajúce pod ustanovenia §§ 1 - 4 práve citovaného nariadenia sa nevzťahujú výhody ustanovenia článkov VI a VII tejto Dohody.

ZBIERKA ZÁKONOV
SLOVENSKEJ REPUBLIKY
Ročník 1946

Vyhlásené: 27.06.1946 Časová verzia predpisu účinná od: 27.06.1946

Obsah tohto dokumentu má informatívny charakter.

145.
Dohoda
medzi Československom a Maďarskom o výmene obyvateľstva.

JMÉNEM REPUBLIKY ČESKOSLOVENSKÉ! JMÉNEM REPUBLIKY ČESKOSLOVENSKÉ A REPUBLIKY MAĎARSKÉ BYLA SJEDNÁNA TATO DOHODA S DODATKEM:

Article 8

Beyond the number determined in the first paragraph of Article 5, those persons with permanent residency in Czechoslovakia, according to paragraphs 1- 4. § of Regulation No. 33 issued on May 15, 1945 by the Slovak National Council, who committed a crime also can be relocated from Czechoslovakia to Hungary. The same applies to those persons who committed the crime that is marked in the paragraph 5 of the same regulation, adding that their number cannot exceed 1,000. Those persons who effected paragraphs 1-4 of the quoted regulation cannot receive the allowance included in Article 6 and 7.[12]

تعليق: نصت المادة الثامنة من الاتفاقية على أنه يجوز لحكومة تشيكوسلوفاكيا نقل المجريين، المقيمين بشكل دائم في تشيكوسلوفاكيا، والذين ارتكبوا جرائم حرب إلى المجر.

* Source: Molnár (Imre), Szarka (László), Memories and Reflections of the Dispossessed: A Collection of Memoirs for the 60th Anniversary of the Czechoslovak-Hungarian Population Exchange, English language translation by; Gábor G. Gyukics and Tom Bass, Komárom, Hungary, 2010, P.213.

ملحق رقم (٢)

النص المجري– النص الإنجليزي

HUNGARIAN TEXT — TEXTE HONGROIS

No. 644. MAGYAR BÉKESZERZODÉS

N° 644. TRAITE[1] DE PAIX AVEC LA HONGRIE. SIGNE A PARIS, LE 10 FEVRIER 1947

5. Cikk

1. Magyarország kétoldalu tárgyalásokat fog kezdeni Csehszlovákiával abból a célból, hogy azoknak a magyar nemzetiségü csehszlovákiai lakosoknak kérdése megoldassék, akik nem telepittetnek le Magyarországon a népességcserére vonatkozó 1946 február 27.-én kelt egyezmény rendelkezései értelmében.

2. Ha a jelen szerződés életbelépétől számitott hat hónapon belül megegyezés nem jön létre, Csehszlovákia jogositva lesz, hogy a kérdést a Külügyminiszterek Tanácsa elé terjessze és a Tanács segitségét kérje a végleges megoldás érdekében.

Article 5

1. Hungary shall enter into negotiations with Czechoslovakia in order to solve the problem of those inhabitants of Magyar ethnic origin, residing in Czechoslovakia, who will not be settled in Hungary in accordance with the provisions of the Agreement of February 27, 1946, on exchange of populations.

2. Should no agreement be reached within a period of six months from the coming into force of the present Treaty, Czechoslovakia shall have the right to bring this question before the Council of Foreign Ministers and to request the assistance of the Council in effecting a final solution.

تعليق: نصت المادة الخامسة من معاهدة السلام على أن تدخل المجر في مفاوضات مع تشيكوسلوفاكيا؛ وذلك من أجل حل مشكلة السكان المجريين المقيمين في تشيكوسلوفاكيا، والذين لم يتم تسوية وضعهم مع المجر وفقاً لأحكام اتفاقية ٢٧ فبراير ١٩٤٦ بشأن تبادل السكان. وفي حال عدم التوصل لاتفاق خلال ستة أشهر من بدء دخول المعاهدة حيز التنفيذ، يصبح لتشيكوسلوفاكيا الحق في عرض هذه المسألة على مجلس وزراء الخارجية، وطلب مساعدة المجلس في تنفيذ الحل النهائي.

* **Source:** United Nations; Treaties and international agreements registered or filed and recorded with the Secretariat of the United Nations, Vol. 41, 1949, Treaty of peace with Hungary, Signed at Paris, on 10 February 1947, No. 644, PP.174,233.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

*** الوثائق الأمريكية:**

- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية (FRUS):

1- Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, 1945, Volume IV, Europe, United States Government Printing Office, Washington: 1968.

2- ————————————————, 1946, Volume VI, Eastern Europe, The Soviet Union, United States Government Printing Office, Washington; 1969.

3- ————————————————, 1947, Volume IV, Eastern Europe; The Soviet Union, United States Government Printing Office, Washington: 1972.

- المعاهدات والاتفاقيات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية:

1- Treaties and Other International Agreements of the United States of America 1776-1949, Vol.4, Government Printing Office, Washington, June 1970.

- وثائق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA):

1- Central Intelligence Agency, Daily Summary-1946/05/09, Europe, Top Secret, Confidential.

*** وثائق الجمهورية السلوفاكية:**

(وزارة العدل Ministry of Justice of the Slovak Republic):

1- Ministerstvo spravodlivosti Slovenskej, Zbierka zákonov Slovenskej republiky, Dohoda medzi Československom a Maďarskom o výmene obyvateľstva, 27.februára 1946, 145/1946 Zb., Vyhlásené: 27.06.1946.

*** الوثائق المجرية:**

1- Translation of Notes Kept by the Hungarian Foreign Minister Regarding Conversations with Soviet Representatives, April 09, 1946, Secret.

*** الوثائق السوفيتية:**

1- Record of V. M. Molotov's Conversation with President of Czechoslovakia E. Beneš, Moscow, March 21,1945, Secret, translated from the Russian to English by Svetlana Savranskaya.
2- Record of Conversation between I. V. Stalin and the Hungarian Governmental Delegation, Moscow, April 10, 1946, Secret, translated from the Russian to English by Svetlana Savranskaya.

*** وثائق الأمم المتحدة (UNITED NATIONS):**

1- Treaties and international agreements registered or filed and recorded with the Secretariat of the United Nations, Vol. 41, No. 644, 1949.

ثانيًا: المراجع العربية:

١- حافظ ابراهيم خير الله: النازية تتحدى العالم، ضم السوديتنلاند إلى الرايش وابتلاع تشيكوسلوفاكيا، ج٣، الشركة الشرقية للنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، د.ت.

٢- محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ط١.

ثالثًا: المراجع المترجمة:

١- إمري كوفاج: حقائق عن المجر، لجنة الدفاع عن المجر واتحاد المحاربين المجريين الأحرار، مطابع الخال اخوان، بيروت، ١٩٦٠.

٢- ج. ب. دروزيل: التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلي اليوم، تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٨، ط٢.

رابعًا: المراجع الأجنبية:

1- Edward Chaszar , Hungarians in Czechoslovakia Yesterday and Today, Danubian Press, U.S.A, 1988.
2- Fülöp Mihály, Az elfelejtett béke, Tanulmánykötet a párizsi magyar békeszerződés életbelépésének 70. évfordulójára, Dialóg Campus Kiadó, Budapest, 2018.
3- Imre Molnár, László Szarka; Memories and Reflections of the Dispossessed: A Collection of Memoirs for the 60th Anniversary of the Czechoslovak-Hungarian Population Exchange, English language translation by; Gábor Gyukics & Tom Bass, Komárom, Hungary, 2010.
4- Kálman Janics, Czechoslovak policy and the Hungarian minority, 1945-1948, Columbia University Press, New York, 1982.
5- Matthew Frank, Making Minorities History, Population Transfer in Twentieth-Century Europe, Oxford University Press, United Kingdom, 2017, First Edition.
6- Nándor Bárdi & Others, Minority Hungarian Communities in the Twentieth Century, Atlantic Research and Publications, Distributed by Columbia University Press, New York, 2011.

خامسًا: الدوريات:

1- Aneta Világi; Regions, Minorities and European Integration, A Case Study on Hungarians in the Košice region, Slovakia, Romanian Journal of Political Science, Vol. 7, Issue 1, Spring 2007.
2- A. R., The Hungarian-Slovak Frontier, The World Today, Vol. 3, No. 3 (Mar., 1947).
3- Eduard Beneš , Postwar Czechoslovakia, Foreign Affairs, Vol. 24, No. 3 (Apr., 1946).
4- G. L., Czechoslovakia's Peace Claims, The World Today, Vol. 3, No. 5 (May, 1947).
5- Joseph S. Roucek, The Bulgarian, Rumanian, and Hungarian Peace Treaties, The Annals of the American Academy of Political and

Social Science, Vol. 257, Peace Settlements of World War II (May, 1948).

6- Štefan Šutaj, Transfer of Hungarians from Slovakia in Czechoslovak Politics before Paris Peace Conference 1946, Central European Papers, Vol.3, No.1, 2015.

7- The New York Times , 1946.

سادسًا: الرسائل العلمية:

1- Andrea Szabová , Vývoj slovensko-maďarských vztahů od roku 1945 po současnost, Diplomová práce, Fakulta filozofická, Západočeská univerzita v Plzni, 2012.

2- Jan Boudník, Diskuze v současné slovenské historiografii o maďarské menšině mezi lety 1945-1948, Magisterská diplomová práce,Filozofická fakulta, Masarykova univerzita, 2013.

سابعًا: الموسوعات:

١- أحمد عطية الله: القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ط٣.

٢- عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥.

٣- محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥.

4- Rick Fawn & Jiří Hochman, Historical dictionary of the Czech State, The Scarecrow Press, U.S.A. 2010, Second Edition.

5- Stanislav J. Kirschbaum, Historical Dictionary of Slovakia, The Scarecrow Press, U.S.A., 2007, Second Edition.

The US role in protecting the Hungarian minority in Czechoslovakia 1945-1947

Abstract

After the end of the Second World War 1945, the United States of America moved to solve the problems that had arisen in Europe, including the problem between Czechoslovakia and Hungary regarding minorities. The goals of Czechoslovakia after the war were to get rid of the Hungarian minority, and in this direction the United States did not accept that the government of Czechoslovakia take any unilateral measures to end the problem. During the 1945 Potsdam Conference, the process of transferring minorities between Czechoslovakia and Hungary was mentioned on a reciprocal basis, and a population exchange agreement was reached between Czechoslovakia and Hungary on February 27, 1946.

It should be noted that the implementation of this agreement encountered difficulties; this was due to Czechoslovakia's desire to permanently liquidate the problem of the Hungarian minority within its territory. And during the Paris Peace Conference of 1946, the United States of America announced its rejection of the proposal to unilaterally transfer the Hungarian minority from Czechoslovakia, and under the peace treaty with Hungary in February 1947, and in accordance with Article 5 Hungary entered into negotiations with Czechoslovakia. Thus, during the period from the end of World War II until the signing of the peace treaty with Hungary, the United States was able to implement its policy towards this problem.

Key Words: United States of America – Czechoslovakia - Hungary.